

للتاريخ السياسي :

٣ - اليوم السابع من مارس

ضربة مسرحية في برلين

للدكتور يوسف هيكل

المعاهدة الفرنسية الروسية ولولارنو

رأينا كيف أن حكومة برلين قد اتخذت المعاهدة الفرنسية الروسية سبباً لرفضها معاهدة لوكارنو واتخاذها قرار ٧ مارس . فهل النظرية الألمانية صحيحة من الوجهة الحقوقية ؟ أى هل المعاهدة الفرنسية الروسية لا تنمى مع معاهدة لوكارنو ؟ وقبل الاجابة على هذا السؤال يحسن بنا أن نعرض بإيجاز المحادثات الدبلوماسية التي أدت إلى عقد هذه المعاهدة :

لم يكن هدف فرنسا بادي ذى بدء ، إيجاد هذه المعاهدة ، بل كانت الدبلوماسية الفرنسية ترى الى إيجاد « ميثاق شرق » - لوكارنو الشرقية - بين بولونيا والروسيا وألمانيا وتشيكوسلوفاكيا ودول البلطيق وفينلاندا . ولقد تم الاتفاق على هذه الخطة بين فرنسا وانكلترا أثناء المحادثات السياسية التي دارت بينهما خلال ١١ و ١٢ من يولييه ١٩٣٤ . وزيادة على ذلك قررت الدولتان أن تتحمل روسيا واجبات معاهدة لوكارنو ازاء فرنسا وألمانيا ، وأن تتعهد فرنسا نحو ألمانيا والروسيا ، في حالة اعتداء إحداهما على الأخرى ، بمساعدة المتدى عليه ، على أن تكون تلك المساعدة ضمن دائرة واجبات عصبة الأمم . وبعبارة أخرى أن تعقد معاهدة ثلاثية دفاعية بين فرنسا وألمانيا والروسيا ، يكون مفعولها سائراً في حالة تمدى احدهما على دولة ثانية داخلية في الميثاق ، على أن تكون الواجبات الناشئة عنها متمشية مع واجبات لوكارنو والعصبة . وقد تمهدت الحكومة البريطانية بأن توصى هذه الدول ولا سيما بولونيا وألمانيا بقبول هذه الاقتراحات . غير أن سعيها قد خاب . وقد أثبتت ألمانيا بصراحة بأنها تفضل « المعاهدات الثنائية » - بين اثنين

وإذا لم تكنهم المدارس فندم المكاتب الكبيرة والصحف التي تحمل بين دفتها ما يفتدى العقل والفكر والروح من المواضيع الشائقة . أما أبناء الطبقات الفقيرة العاملة ومنهم الجيوش والبحارة والرعاة والشيوخ والنساء والأولاد فكل ما عندهم لتثقيف عقولهم وتسليية نفوسهم في أوقات الفراغ هو التعليم المسيحي وبعض الأناشيد المشوهة والقصص السخيفة ، فمن هذه الكتب القليلة النافذة تتألف مكتبة الشعب ومتحفه وفنه !

فأردت ملء هذا الفراغ في حياة الشعب الأدبية والعقلية بكتاب لا يقرأ إلا مرة واحدة ، ولكن لا أول له ولا آخر ، وأعنى به صحيفة يومية كبرى يتولى تحريرها نخبة من كبار علماء العصر وكتابه وشعرائه ، بلغة سهلة بسيطة ، وتعايير قريبة من أفهامه تطلعه على أهم أخبار الكون اليومية وسياسته وفلسفته وعلومه وفنونه . وتحقيق هذه الفكرة لا يكلف أكثر من مليون فرنك سنوياً يكفي لجمعها أن يكتب مليون شخص بفرنك واحد في السنة ؛ وإذا كنت لم أحقق هذه الفكرة فلاأني لست وحدي هذا المليون ، لأنه لا توجد في فرنسا حالياً فكرة تساوى فلساً واحداً !

هذه هي فكرتي ياريتبه فيما يختص بالتاريخ والأدب والشعر والعلوم والفنون التي يجب أن تكتب للشعب ؛ ولا أحب إلى الطبقات الفقيرة ولا أجل وأبلغ من تحقيق هذه الفكرة . ولو أن لي ذكاء الكتاب الماصرين وشبابهم واندفاعهم لقمتم بأعمال عظيمة في عالم الفكر والثقافة ، فأمامنا عالم جديد للاكتشاف لا يتطلب عبور المحيط ككولومبوس ، هو احساس الطبقات العاملة وعقليتها ، جغرافية العالم الأدبية لا تكتمل إلا متى اكتشفت هذه القارة الشعبية وملئت بمبادئ بحارة الفكر

فتقول له ريتبه : لقد فهمت كل أفكارك يا سيدى على رغم سموها وجلالها

فيجيبها : لم أخطبك إلا كشاعرة ، والشعب شاعر أيضاً لأنه طفل الطبيعة الضخم ، والطبيعة تكالفاً لا تنكلم إلا بلغة الصور . . .

ثم تودعه ريتبه وتودع زوجته شاكرة لها حسن الضيافة ، وتسافر إلى إكس في مركبة المساء ، وقبل أن تصعد إلى المركبة يقول لها لاسرتين : « إذا وضعت بعض القصص الشعبية فاسمحي لي أن أصدر أولها باسمك »

الكسندر كراباج

من العصبة الأندلسية

الماهدة الفرنسية الروسية لا تمتشى مع معاهدة لوكارنو

وفي شهر يونيو وحضت الحكومة الفرنسية ادعاءات ألمانيا .

وفي خلال شهر يوليو صرح السير سمويل هور وممثلا إيطاليا

وبلجيكا بأنهم متفقون مع الحكومة الفرنسية على أن الماهدة

الفرنسية الروسية تنبأى مع لوكارنو

ولما رأيت حكومة برلين أن دول لوكارنو على اتفاق تام ،

لم تستطع القيام إذ ذاك بأى عمل لتزيق الماهدة ، بل أجلته إلى

حين آخر ، واكتفت بإرسال مذكرة إلى السير سمويل هور

تقول فيها « بأنه ستكون مناسبات كافية لمناقشة هذه المسألة مع

الفاوضات الأخرى المعلقة »

ولما وقع الخلاف بين دول لوكارنو من جراء اعتداء

إيطاليا على الحبشة ، وانشغلت فرنسا بانتخابات مجلس النواب ؛

رأى المهر هتلر أن الفرصة سانحة ، فأعلن في ٧ مارس ١٩٣٦

خروجه على لوكارنو واعتبارها لاغية ، وعلى ذلك بأن الماهدة

الفرنسية الروسية لا تمتشى مع لوكارنو ، ودعم هذا القول بأدلة

أربعة ضمنها المذكرة التي أرسلها إلى دول لوكارنو ، وتنحصر

في أن الماهدة الجديدة : (١) موجهة رأساً ضد ألمانيا (٢) وأن

فرنسا بموجب معاهدتها مع روسيا ، تمهدت بالقيام بواجبات

لا تتفق مع الواجبات التي يلقها على عاتقها صك العصبة

ومعاهدة لوكارنو

فالادعاء الأول وهو أن « الماهدة الفرنسية الروسية موجهة

رأساً ضد ألمانيا » صحيح ، ولكن بالمعنى السلبى ، أى الدفاعى

إن الماهدة التي نحن بصدها تقول بأنها تصبح نافذة في

حالة تمدى « دولة أوروبية » على إحدى المتعاقدين ، وأن

بروتوكولها يوضح بأن تنفيذ هذه الماهدة يجب أن يكون فقط

ضمن حدود « الاتفاق الثلاثى » الذى رفضت ألمانيا الموافقة

عليه . وهذه النصوص تنفى مفعول الماهدة في حالة اعتداء أى

دولة غير أوروبية أولاً ، ثم تحصر مفعولها في حالة اعتداء ألمانيا

فقط على إحدى الدولتين المتعاقدين ؛ فهي إذن موجهة ضد

ألمانيا ، ولكن يجب ألا يفرب عن الذهن بأنها لا تنفذ إلا حين

تمدى ألمانيا على فرنسا أو روسيا تمديداً غير معرض عليه ؛

ونصها صريح في ذلك . والذين قاموا بمقدها بصرحون بذلك

Pactes bilatéraux — على الماهدات المشتركة المبنية على « المساعدة

التبادلية » — Assistance mutuelle — وتم الاتفاق في الاجتماع

الفرنسى الانكليزى الذى عقد في لندن في ٣ فبراير سنة ١٩٣٥

على انشاء معاهدة لوكارنو الجوية ، وعلى متابعة المفاوضات مع ألمانيا

للاتفاق معها على انشاء السلام في أوروبا بواسطة عقد معاهدات

بين دول شرق أوروبا توجب « المساعدة التبادلية »

ولما زار السير جون سيمون برلين خلال شهر مارس التالى

قدم إليه المهر هتلر معلومات عن الماهدة الشرقية التي يجيها

مبنية على معاهدات عدم الهجوم الثنائية ، ومضافا إليها التحكيم

والمصالحة وعدم مساعدة المتحدى . وقد صرح المهر هتلر بأن

حكومته لا تنظر بعين الرضى إلى الماهدات المبنية على « المساعدة

التبادلية » ولا يمكنها بأى وجه من الوجوه الاشتراك في أى

معاهدة من هذا النوع . وقد أعادت حكومة برلين هذا التصريح

بوضوح أثناء انعقاد مؤتمر ستريزا . وعند ما وقفت حكومة

باريس على هذا التصريح وتيقنت بأن لا نجاح في إدماج برلين

ضمن نظام سلام قائم على المساعدة التبادلية رأيت أن لا سبب

هناك يعوقها عن عقد محالفة بينها وبين روسيا ، لتساعد كل

منهما الأخرى حين تعتدى ألمانيا على أحدهما

وبعد بضعة أيام قابل سفير بريطانيا في باريس سيولا لافال

وأعلمه أن حكومة جلالتة ترغب « بالألا تمتشى فرنسا أى

معاهدة يمكن أن ترغمها على محاربة ألمانيا في ظروف لا يميزها

البند الثانى من معاهدة لوكارنو » فأجاب سيولا لافال بأن

« الحكومة الفرنسية وضعت شرطاً أساسياً بأن الماهدة

الفرنسية الروسية يجب أن تكون متمشية ليس فقط مع مبادئ

العصبة بل مع معاهدة لوكارنو أيضاً » . وعلى هذا الأساس

أُسْضِيَتْ هذه الماهدة في ٢ مارس سنة ١٩٣٥ ، وأُرسلت

إلى البرلمان الفرنسى فوافق عليها

وجاء في خطاب المهر هتلر الذى القاه في ٢١ مايو أن

الحكومة الألمانية « ستقوم بجميع الواجبات الناجمة عن معاهدة

لوكارنو مادامت الدول الأخرى المشتركة في الماهدة تريد القيام

بها » . وتبع هذا الخطاب مذكرة ادعت فيها حكومة برلين أن

تضاربها مع واجبات معاهدات ، غير سرية ، عقدتها إحدى الدولتين مع فريق ثالث » . وينتج عن ذلك أنه لا حق لألمانيا (قبل تمزيقها للوكرانو) طلب مساعدة بريطانيا وإيطاليا فيما إذا هاجمتها فرنسا عملاً بمعاهدتها مع روسيا ، لأن هجوم فرنسا عليها داخل ضمن دائرة المادة ١٦ أو البند ٧ من المادة (١٥) من صك العصبة

ولو فرضنا جدلاً بأن المعاهدة الفرنسية الروسية لا تتمشى مع معاهدة لوكرانو ، فلا يمكن أن يعد هذا الاختلاف ، بوجه من الوجوه ، سبباً لابطال معاهدة لوكرانو . والسألة الوحيدة التي يمكن أن تنشأ عن التضارب بين المعاهدتين هي عدم قانونية المعاهدة الجديدة . وفي هذه الحالة لا يحق للحكومة الألمانية إلا الادعاء بعدم قانونية المعاهدة الفرنسية الروسية ، ورفع دعوى بذلك ، وليس اعتبارها غير قانونية حسب رأيها ومشيتها فحسب ، لأنه لا يحق لأحد أن يكون قاضياً في دعواه

أما المبدأ الجديد في العلاقات الدولية الذي تبعه ويشر به المر هتزل وحكومته ، فيقول بأن لا قيمة لأي معاهدة دولية مادامت تخالف مصالح إحدى الدول التي وقمت عليها ، وأن لتلك الدولة المتضررة من المعاهدة الحق في تمزيقها وعدم اتباع موجباتها . وهذا المبدأ الجديد خطأ ومخالف لمبادئ الحقوق الدولية التي سارت عليها الدول حتى الآن ، إذ تصبح الدولة المتضررة الحكم الوحيد في دعواها . وإن انتشر هذا المبدأ وعملت به الدول فعنى ذلك القضاء على الحقوق والعدالة الدولية ، وإقامة « حق القوة » مكانها فتزول العلاقات الدولية البنية على قدسية المعاهدات وتحل مكانها الفوضى ، وينتصر إله الحرب

يظهر من كل هذا أن فرنسا لم تأخذ على عاتقها في معاهدتها مع روسيا واجبات تنافي الواجبات التي يفرضها عليها صك العصبة ، وأن هذه المعاهدة تتمشى مع مبادئ العصبة ومعاهدة لوكرانو . ويتضح جلياً بأن عمل ألمانيا في ٧ مارس ينافي الحقوق الدولية ويمتد على قدسية المعاهدات منافية تامة واعتداء صارخاً .

(لندن)

برسيف هيكيل

دكتور في الحقوق

تصريحاً كافياً ؛ فهي إذن من الوجهة القانونية والسياسية معاهدة دفاعية محضة ، وبدهي أن لا خطر على ألمانيا من هذه المعاهدة إلا حين تعديها على إحدى الدولتين تعدياً غير محرض عليه . ولو كانت ألمانيا لا تفكر في أي تمدد على أحدهما لما وجدت فيها تهديداً ولا خطراً عليها ؛ وزد على ذلك بأن نص المعاهدة والبروتوكول يفسحان المجال لدخول ألمانيا فيها فتصبح معاهدة ثلاثية تضمن فيها فرنسا وروسيا الدفاع عن ألمانيا حين تمدى أحدهما عليها

ورداً على الادعاء الثاني يمكن القول بأن « المساعدة المتبادلة التي تعهدت بها كل من الدولتين المتعاقبتين لا تصبح نافذة إلا حين وقوع أحدهما « ضحية هجوم غير محرض عليه » ، « ورغم نية البلدين الحسنة في المحافظة على السلام » . وهذه المساعدة يوجبها أيضاً صك العصبة . أما في الحالة التي لم تستطع فيها العصبة الوصول إلى قرار بالاجماع في إثبات الحق من الباطل في الاختلاف ، فمساعدة فرنسا للروسيا والروسيا لفرنسا لا يكون إلا إذا وضح بأن ألمانيا كانت المعتدية تعدياً غير محرض عليه على إحدى الدولتين ؛ ورغم أن مساعدة فرنسا للروسيا في هذه الحالة لم تكن نتيجة قرار العصبة ، فإن مبدأ العصبة يوجبها ؛ إذ أن البند ٧ من المادة ١٥ ينص على أنه في الحالات التي لا تتمكن فيها العصبة من إصدار توصيات أو الوصول إلى قرار بالاجماع ، تصبح كل دولة طليقة اليدين ، ويحق لها اتخاذ قرار فردي والعمل منفردة ، ويظهر لنا أن كل ما جاء في المعاهدة الفرنسية الروسية التي أثارته تارة ألمانيا ، ما هو إلا إيضاح وتثبيت لهذا المبدأ

على أنه في حالة القرار والعمل الفردي من جهة ، وحين اعتداء ألمانيا على الروماني من جهة ثانية ، لا يحق للروسيا مطالبة فرنسا بمساعدتها « أنومانيكيا » بل لفرنسا الحق وحدها في التقرير فيما إذا كانت ألمانيا المعتدية الأولى . وهذا الحق يمكن فرنسا من النظر فيما إذا كانت مساعدتها للروسيا مخالفة للمعاهدات التي عقدتها قبلاً وخصوصاً معاهدة لوكرانو . والبند الثاني من هذه المعاهدة ينص على أن « محتويات هذه المعاهدة لا تنفذ في الحالات التي يكون تنفيذها بوجوب وقوع عقاب دول العصبة من جراء